

سلطنة عمان

التقرير العالمي للحرية الدينية للعام 2009 (صدر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل)

يحرم النظام الأساسي للدولة التمييز على أساس العقيدة وينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية طالما أن تلك الممارسات لا تخل بالنظام العام، وحسبما يتماشى مع العرف والتقاليد ، وينص كذلك على أن الإسلام هو دين الدولة وبأن الشريعة هي مصدر التشريع . ساهمت سياسات الحكومة في الممارسة الحرة، عموماً، للشعائر الدينية، ولكن ضمن معايير محددة وضعت بعض القيود على هذا الحق من الناحية العملية.

لم يحدث تغيير على وضع احترام الحكومة للحريات الدينية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير ، إلا أن الحكومة رفعت القيود التي كانت مفروضة سابقاً على عدد العاملين في المجال الديني في البلاد ، كما قلصت فترة تخليص معاملة منح سمة دخول القادة الدينيين للبلاد من شهرين إلى أسبوع واحد.

لم ترد أي تقارير عن حالات استغلال اجتماعي أو تمييز على أساس الإنتماء أو الاعتقاد الديني أو على ممارسة الشعائر الدينية.

تقوم حكومة الولايات المتحدة بمناقشة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة وذلك كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1: التوزيع السكاني حسب المعتقدات الدينية

تبلغ المساحة الكلية للبلاد 119,498 ميلاً مربعاً ويبلغ عدد السكان نحو 3.3 مليون نسمة، منهم 2.4 مليون مواطناً عمانياً. لا تحتفظ الحكومة بأرقام احصائية رسمية عن الانتماءات الدينية للسكان ، إلا أن معظم العمانيين مسلمون إما إباضيون أو سنيون. يشكل المسلمون الشيعة أقلية صغيرة العدد إلا أنها متجانسة ومتكاملة ولا يزيد مجموعها عن نسبة 5 في المائة من مجموع السكان، وتتمركز في منطقة العاصمة وعلى الساحل الشمالي للبلاد. إن الإباضية، وهي أحد المذاهب الإسلامية الذي يتميز عن المذهب الشيعي أو المذاهب السنية، كان من الناحية التاريخية المذهب الديني الأكثر شيوعاً في البلاد، وينتمي السلطان إلى المذهب الإباضي.

معظم غير المسلمين من غير المواطنين من العمال المهاجرين من مناطق جنوب آسيا، بالرغم من وجود أقليات صغيرة من أصل هندي (هندوس ومسيحيون) ممن حصلوا على الجنسية العمانية.

تشكل الطوائف غير المسلمة المكونة بشكل أساسي من العمال الوافدين، أقل من 5 بالمائة من مجموع السكان وتشمل مختلف طوائف الهندوس، والبوذيين، والسيخ، والبهائيين، والمسيحيين . يتمركز المسيحيون في المناطق الحضرية الكبرى لمسقط، وصحار، وصلالة ويمثلهم الكاثوليك الرومان، والأرثوذكس الشرقيون، ومختلف التجمعات البروتستانتية . تميل هذه المجموعات لتنظيم علاقاتها مع بعضها البعض على أسس لغوية وعرقية . هناك أكثر من 50 مجموعة وزمالة وتجمع مسيحي مختلفة تنشط في محافظة مسقط العاصمة . يوجد معبدان هنوسيان وآخر لطائفة السيخ في مسقط، كما توجد معابد اضافية في مواقع العمال واينما سمحت الكثافة العمالية بإنشاء مثل تلك المعابد.

القسم 2: وضع الحريات الدينية

الإطار القانوني السياسي

يخص النظام الأساسي للدولة على حرية ممارسة الشعائر الدينية طالما أن تلك الممارسات لا تخل بالنظام العام؛ وتماشيا مع الأعراف والتقاليد، تنص على أن الإسلام هو دين الدولة وبأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع. كما يمنع التمييز بين الأشخاص على أساس العقيدة أو الهوية الدينية.

لا يعتبر القانون العماني الردة جريمة يعاقب عليها . ولكن وبشكل عام يواجه المواطنون الذين يرتدون عن الاسلام لإعتناق ديانة أخرى مشاكل بموجب قانون الأحوال الشخصية العماني وتنظيم أوضاع الأسرة، والتي تحرم الأب الذي يرتد عن دين الإسلام من حقه في حضانة أبنائه؛ إلا أنه لم ترد حادثة بعينها لاختبار هذا القانون بشكل عملي . لا ينص القانون على تحريم الترويج للديانات الأخرى، إلا أنه بإمكان وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أن تمنع الأشخاص أو الجماعات التي تمارس الترويج في حالة تلقبها أي شكوى.

يسمح للجاليات غير المسلمة من ممارسة شعائرها الدينية، دون تدخل، على أراضي منحت من قبل السلطان لغرض تأدية شعائر العبادة في جماعة.

في عام 2006 أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعميما لقادة النشطاء الديني من غير المسلمين وللبعثات الدبلوماسية غير المسلمة تؤكد من خلاله على حق الأشخاص في حرية ممارسة شعائرهم الدينية بما يتوافق مع قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم . كما أفادهم التعميم أنه لايسمح بإقامة التجمعات ذات الطابع الديني في المنازل الخاصة أو في أي أماكن أخرى غير دور العبادة المصرح بها من قبل الحكومة؛ غير أن الحكومة لم تطبق ذلك الحظر بشكل فعال . كما أن التعميم، والذي أضفى صيغة رسمية لسياسة غير مكتوبة كانت تتبناها الحكومة، اشترط الحصول على موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل اصدار منشورات كما فرض قيودا على توزيع اي منشورات خارج نطاق أعضاء تلك المجموعة؛ لا يختلف هذا الشرط عن تلك الشروط المطلوبة قبل الحصول على موافقة الحكومة على اصدار منشورات من أي نوع. يطلب من الجماعات الدينية أن

تخطر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل استيرادها لأي مواد دينية مطبوعة كما يطلب منها تقديم نسخة لمفلات الوزارة، إلا أن الوزارة لا تستعرض كافة المواد الدينية المستوردة للموافقة عليها.

يتمتع المواطنون بحق رفع دعاوى ضد الحكومة لمخالفتها أحكام النظام الأساسي التي تمنحهم حرياتهم الدينية؛ إلا أن هذا الحق لم يتعرض للاختبار الفعلي في أروقة المحاكم.

تفرض المادة 209 من قانون الجـزاء عقوبة السجن والغرامة على أي شخص يسب الله أو أنبيائه علناً، أو يرتكب جريمة إهانة الأديان أو المعتقدات سواء شفاهة أو كتابة، أو يخل بـ، أو يسبب إزعاجاً لتجمع ديني مصرح به؛ يمكن أن تستخدم هذه المادة لتقييد التعبير الديني . ولكن لم ترد أي تقارير عن أي محاكمات تحت هذا القانون خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

تطبق المحاكم المدنية العمانية القوانين التي تحكم العلاقات الأسرية والأحوال الشخصية وذلك حسب قانون الأحوال الشخصية وقانون تنظيم العلاقات الأسرية المستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية. تستثني المادة 282 من القانون غير المسلمين من هذه الأحكام حيث تسمح لهم بتطبيق قوانينهم ونظمهم الدينية الخاصة بأوضاعهم الأسرية أو أحوالهم الشخصية . يجوز للمسلمين الشيعة في البلاد حل قضاياهم الخاصة بأوضاع الأسرة والأحوال الشخصية من خلال اللجوء للفقهاء الشيعي وخارج إطار المحاكم، إلا أنهم يحتفظون بحقهم في إحالة قضاياهم إلى المحاكم المدنية في حالة عدم توصلهم لحلول مرضية.

توفر الحكومة أموالاً لتغطية رواتب ومعاشات بعض الأئمة الإباضيين والسنيين.

تعتبر الحكومة المناسبات الدينية التالية أعياداً رسمية : عيد الأضحى ، ورأس السنة الهجرية، وذكرى مولد النبي محمد، وذكرى الإسراء والمعراج، وعيد الفطر.

يجب تسجيل كافة المنظمات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. تعترف الوزارة بالكنيسة البروتستانتية العمانية، والأسقفية الكاثوليكية العمانية، ومركز الأمانة (ويعني بشؤون ما بين الطوائف المسيحية)، وجمعية معبد مهاجان الهندوكية، وشركة أنوار الغبيراء للتجارة في مسقط (سـيخ) كزعامة رسميين لشؤون الجاليات غير المسلمة . يجب على الجماعات التي تسعى للحصول على التصريح أن تطلب تخصيص مكان للاجتماعات والعبادة من أحد هذه المنظمات الواعية، والتي تكون مسؤولة عن تسجيل انتماء المجموعة العقائدي، وأسـماء قادة الجماعة، وعدد الأعضاء النشطاء وتقديم هذه البيانات إلى الوزارة. كان أعضاء الجاليات غير المسلمة يتمتعون بالحريّة في الاتصال بزملاء ملتهم في الخارج وك ذلك بحرية السفر للخارج لأغراض دينية. سمحت الحكومة بدخول رجال دين إلى البلد لأغراض تتعلق بالتعليم أو قيادة ممارسات الشعائر الدينية، حيث يزورون البلاد تحت كفالة منظمات دينية مسجلة والتي يجب عليها التقدم بطلب بذلك إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل أسبوع على الأقل من موعد زيارة رجل الدين.

يقول مسئولون بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بأنه لا توجد قيود على عدد الجماعات التي يمكن تسجيلها. يجب على الجماعات الدينية الجديدة التي لا تنتمي لأي من الجاليات الأساسية أن تحصل أولاً على موافقة الوزى قبل أن تحصل على التسجيل. بينما لم تقم الحكومة بنشر الأنظمة أو القوانين أو المعايير التي تمنح الموافقة بموجبها، فإن الوزارة وبشكل عام تأخذ في الاعتبار حجم الجماعة، ونظامها الديني أو العقائدي، وتوفر فرص العبادة الأخرى وذلك قبل أن تمنح الموافقة. تتبنى الوزارة معايير مشابهة قبل أن تمنح موافقتها على تكوين وقيام جماعة مسلمة جديدة. على حسب النظم الحكومية يجب أن تبني المساجد بحيث لا تقل المسافة بين جامع وآخر عن 1 كيلومتر (ثلثي الميل) وأن تبني فقط على أراضي مملوكة للحكومة.

يجب أن يتم تسجيل كافة قادة العمل الديني لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. للوزارة نظام سائد لمنح التصاريح للأئمة المسلمين، ويمنع الأعضاء العاديون غير المصرح لهم من أن يؤموا الصلوات في المساجد. يجوز للأعضاء العاديين في الجاليات غير المسلمة أن يقودوا شعائر العبادة في حالة تصنيفهم كقادة ضمن استمارة تسجيل مجموعتهم الدينية. يمنع الأجانب القادمون على تأشيرة سياحية من تقديم الوعظ أو التدريس أو قيادة الشعائر الدينية.

من المنظور الثقافي والتاريخي يدرس الدين الإسلامي في كافة المدارس الخاصة والحكومية، ويكون مادة اجبارية ضمن المنهج الأساسي في كافة مدارس التعليم العام من مرحلة الروضة حتى الصف الثاني عشر. يستثنى الطلاب غير المسلمين من هذا الشرط، وقد قامت الكثير من المدارس بتوفير فرص لتدريس مواد دينية بديلة.

بالرغم من أن الحكومة تسجل ديانة المواليد على شهادات ميلادهم، إلا أنها لا تسجل ذلك على أي وثائق رسمية أخرى.

يسمح للنساء بتقديم صور للمستندات الرسمية وهن مرتديات الحجاب، لكن لا يسمح بالنقاب.

القيود على الحريات الدينية

لم يحدث تغيير في وضع احترام الحكومة للحريات الدينية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

طلب بوزيون الموافقة لهم باقامة شعائر تعبدية جماعية، وقد منحتهم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الإذن بذلك. بيد أنهم وبنهاية فترة التقرير، لم يتمكنوا من ايجاد كفيل لتوفير المرافق، ولم تمنحهم الحكومة بعد قطعة أرض.

بين تعميم الوزارة الصادر في عام 2006 أن التجمعات ذات الطابع الديني غير مسموح بها في المساكن الخاصة أو في أي مكان آخر غير أماكن العبادة المصرح بها من قبل الحكومة . أدى هذا الحظر إلى فرض قيود على قدرة بعض أتباع الملل الذين يقيمون بعيدا عن تلك الأماكن المخصصة أو أولئك الذين لا يملكون وسيلة نقل موثوقة وحرمتهم من ممارسة شعائرهم في جماعة أو المشاركة في مناسبات دينية جماعية. طبقت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية منع ممارسة الشعائر الدينية الجماعية في غير الأماكن المصرح بها فقط عندما تلقى شكاوى بذلك . بشكل عام، التزمت الكنائس والمعابد طوعيا بما جاء بتعميم الوزارة الصادر في العام 2006، ووفرت أماكن ضمن مجتمعاتها من أجل ممارسة شعائر العبادة؛ بيد أن انعدام المساحة الكافية في الأماكن الحالية المرخصة من قبل الحكومة لإقامة الشعائر الدينية الجماعية، أدت وبشكل ملحوظ لتقييد عدد الجماعات التي تستطيع أداء دورها.

سمح بتكون ونشاط الجماعات التي تروج للحوار بين الأديان، وذلك طالما أن المناقشات لا تشكل محاولة لارتداد المسلمين عن عقيدتهم الإسلامية.

بتاريخ 7/ديسمبر/2008، أصدرت الحكومة تعميما يوضح أن البلاد ستحتفل بعيد الأضحى في 9/ديسمبر وأبلغت كافة المواطنين أن أي شخص يصلي صلاة العيد في تاريخ غير ذلك سيعرض نفسه للمساءلة القانونية.

قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بمراقبة خطب المساجد للتأكد من أن الأئمة لم يناقشوا مواضيع سياسية. توقعت الحكومة أن يلقي جميع الأئمة خطبهم مع التقيد بالنصوص القياسية التي توزعها شهريا وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين دينيين في البلاد.

التحول الديني القسري

لم ترد أي تقارير عن حالات تحول ديني قسري، بما في ذلك حالة أطفال مواطنين أمريكيين تم اختطافهم أو نقلهم بطريقة غير قانونية من الولايات المتحدة، أو عن عدم السماح بعودة مثل هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة.

التحسن والتطور الإيجابي في مجال احترام الحريات الدينية

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير رفعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية القيد الذي كان مفوضا على عدد القادة الدينيين المسموح بدخولهم البلاد بموجب "تأشيرات الكنائس". كما قلصت من فترة انجاز معاملات منح تصريح عدم الممانعة بالدخول من شهرين إلى أسبوع واحد فقط.

تصدر الحكومة، ممثلة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، "مجلة التسامح"، وهي مجلة فصلية تركز لتوسيع دائرة الحوار الإسلامي والترويج للحوار، مع احترام الغير، للاختلافات مع الديانات والثقافات الأخرى.

قامت الحكومة برعاية منتديات المناقشة الفوارق في تفسير وجهات النظر الإسلامية والمسيحية، ووسائل الفهم الفلسفية التي قد لا ترتبط بدين بعينه. أقيمت منتديات ومؤتمرات الحوار بين الأديان والتي ترعاها الحكومة بشكل منتظم. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير استضافت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العديد من العلماء والمحاضرين المسيحيين والمسلمين من مختلف المذاهب الفكرية، وذلك للحوار حول العلاقات بين الأديان، وتقاليد التسامح الإسلامية، حيث كان من بين من دعت الوزارة بروفيسور مسيحي من جامعة كيمبريدج وطرح موضوع "السعي نحو الحكمة الإسلامية والمسيحية واليهودية في القرن الحادي والعشرين"، ما يتعلق "بالكلمة المشتركة"، وهي واحدة من المبادرات العالمية للحوار بين الأديان.

كما قام معهد العلوم الشرعية (وهو معهد يخرج العديد من حملة البكالوريوس في العلوم الشرعية) باستضافة متحدثين في مواضيع مماثلة ضمن سلسلة رعاها جامع السلطان قابوس الأكبر. من وقت لآخر يستضيف المعهد طلابا من غير المسلمين من مؤسسات علمية أجنبية وذلك لفترات ممتدة لاستكمال دراسات وأبحاث متعمقة في الإسلام.

القسم 3: وضع الاحترام المجتمعي للحريات الدينية

لم ترد أي تقارير عن حالات استغلال أو تمييز اجتماعي على أساس الإنتماء أو المعتقد الديني أو ممارسة شعائر الدين. وبشكل عام لا وجود لأي شكل من أشكال التمييز.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير رصدت بعض حالات معاداة السامية من خلال وسائل الإعلام الخاصة حيث نشرت رسومات كارتونية معادية للسامية تبين صورا نمطية وسالبة عن اليهود إلى جانب رموز يهودية. بشكل أساسي ظهرت هذه التعابير والرسومات في صحيفة "الوطن" الخاصة. في جريدتين خاصتين "الشبيبة" و "تايمز أوف عمان" وفي مرات عديدة هاجم احد كتاب الأعمدة الرئيسيين اجراءات وسياسات إسرائيل في لهجة تتم عن معاداة للسامية، بما في ذلك ذكر "بروتوكولات بني صهيون".

استضافت مجموعة محلية تتبنى الحوار بين الأديان وتركز على تحسين فهم المسلمين والمسيحيين بعضهم لبعض، وبشكل منتظم برامج تبادل لعدد من العلماء من الديانتين، كما استضافت علماء لفترات معينة، وقد عملت بشكل لصيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الكثير من برامجها.

غطت كافة الصحف سواء تلك المملوكة للحكومة أو الخاصة، بشكل موسع المواضيع الدينية وبشكل موجب طرحت مواضيع الحوار بين الأديان وروجت للتسامح بين المذاهب الإسلامية بعضها البعض وبين الإسلام والمعتقدات الأخرى.

القسم 4: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تتناقش حكومة الولايات المتحدة قضايا الحريات الدينية مع الحكومة في إطار سياستها الشاملة التي ترمي لتعزيز حقوق الإنسان. واصلت سفارة الولايات المتحدة التعبير لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية عن قلقها بشأن ضيق الأماكن والقيود التي ترتبت على تعميم عام 2006 والذي منع إقامة الشعائر الدينية في جماعة داخل المساكن الخاصة، وحثت الحكومة على التأكد من أن كافة الجماعات التي ترغب في الالتقاء توفرت لها أماكن لإقامة شعائرها الدينية. كما عملت السفارة بشكل لصيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من أجل تعزيز الحوار بين الديانات وبين الثقافات المختلفة. كما اجتمع وبشكل منتظم مسئولو السفارة مع ممثلين عن الطوائف الدينية المسلمة وغير المسلمة لمناقشة ما يثور بخلداهم عن الحرية الدينية.